بحسب الصيغة لكنها غير محصورة بحسب المادة بخلاف
السماعي فان افراده محصورة بحسب المادة ايضا وهو تسعة
الاول الفعل مطلقا فكل فعل لازما او متعديا متصرفا
او غير متصرف فعل قلب اولا يرفع معمولا واحدا
يسمى فاعلا او اسما لان النسبة الى المرفوع ماخوذة
في مفهومه وضعا فلا يكون بدونه ومبنى العمل
على الاقتضاء وينصب معمولات كثيرة مفاعيل
او غيرها كالخبر والحال والتمييز وغير ذلك لتعلق
مفهومه بها لكن اللازم لا ينصب المفعول به بدون
حرف الجر كما يصرح به ويجوز تقديم منصوبه
عليه لقوته في العمل وما يجيء من عدم تقديم
بعضه على بعضه فكالاستثناء منه وهو على نوعين
لازم ومتعد فالفعل اللازم قدمه لكون مفهومه
وجوديا ما فعل يتم فهمه اي فهم مدلوله بغير ما وقع
عليه الفعل اي بلا مدلول مفعول به صريح نحو
قعد زيد ولا ينصب اللازم المفعول به بغير حرف
الجر لعدم الاقتضاء بدونها فمنه اي اللازم افعال

المدح

المدح والذم لصدق حده عليها اي افعال موضوعة
لانشائهما وهو الاظهر على ما ادعاه الفاضل العصام
او مشهورة بهذا اللقب على ما قاله الفاضل الجامي ولما كان
وضعها له معلوما من اللغة ومن لفظها ايضا على الاول
والمحتاج اليه هنا معرفة الاصطلاح ليتوسل بها الى معرفة
الاحكام المختصة بها وتلك تحصل بعد الافراد استغنى
بالعد عن الحد ولما كان هذه الافعال غير متصرفة
ولها احكام مختصة فلذا عدها بعضهم من السماعي قال فمنه
اشارة الى هذا الفرق وتصريحا للرد وهي اي افعال المدح
والذم مبتدا خبره نعم وما عطف عليه الكائنة للمدح
اي لانشائه وقيل في مثله حال والعامل معنى الفعل المفهوم
من نسبة الخبر الى المبتدا ورد عصام بان الخبر المجموع
وقال المص وايضا لم نر من ذهب الى جوازها من الخبر
بل جماعة من النحاة منهم ابن مالك جوزوها من المبتدا وجعلوا
العامل ما ذكر ويمكن ان يجعل مبتدا ثانيا بتقدير منها خبرا
وللمدح حالا من الظرف او العكس والجملة خبر الاول
وبئس الكائنة للذم وهما اصلان في الباب فلذا قدمهما

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)